المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة

التقرير التقييمي الأول

الانتخابات البرلمانية في مصر 2015

(صدر بتاريخ: 24 فبراير 2015 بالتزامن مع اكتمال المرحلة الأولى وغلق باب الترشح)

© جميع الحقوق محفوظة للمركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة 2015

www.egldi.org – fb.com/egldi

مقدمة:

بدأت مصر مع بداية العام الجديد في إجراءات تنفيذ الاستحقاق الثالث في خارطة الطريق – الانتخابات البرلمانية – التي أُعلنت بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في 30 يونيو 2013، لتكمل بذلك مشواراً طويلاً واجهت فيه البلاد تحديات كبيرة في محاولة تحقيق الحد الأدنى من الممارسة الديمقراطية في مواجهة الاستهداف المباشر من جماعات إرهابية في الداخل والخارج لأمن واستقرار البلاد. ونحن في "المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة" بدورنا كمنظمة مجتمع مدني نحاول من خلال هذا التقرير وما سيليه تقييم العملية بالكامل من كافة جوانبها، على مستوى دور الدولة متمثلة في اللجنة العليا للانتخابات، وعلى مستوى الأحزاب السياسية والمتنافسين، وأيضاً على مستوى المواطن الناخب صاحب الصوت الأعلى في هذه المعركة. ويعد هذا هو التقرير الأول والذي يتزامن مع أكتمال المرحلة الأولى من الإجراءات وهي مرحلة التقدم بأوراق الترشح للراغبين في المنافسة. وسوف يصدر المركز التقرير الثاني بالتزامن مع أكتمال المرحلة الثانية وهي مرحلة الدعاية الانتخابية، ثم التقرير الثالث بالتزامن مع أكتمال المرحلة الثالثة وهي مرحلة التصويت الأولى والإعادة.

أولاً: أداء اللجنة العليا للإنتخابات

1. الشفافية وإتاحة المعلومات:

تميز أداء اللجنة العليا للإنتخابات خلال المرحلة الماضية، منذ تاريخ الدعوة إلى الإنتخابات في 18 يناير 2015 وحتى غلق باب الترشح نهائياً في 21 فبراير، بقدر كبير من الشفافية، والسرعة في إجراء التعاملات المختلفة مع الأحزاب السياسية، والمرشحين المستقلين، وأيضاً منظمات المجتمع المدني. ويعتبر ذلك تطور كبير في أداء اللجنة حيث أنه لم يكن معهوداً في فترات سابقة، خصوصاً أن الوقت المتاح لإجراء الانتخابات بكافة مراحلها هذه المرة أكبر من الوقت الذي سبق منحه للاستحقاقات السابقة.

وقد تمثلت الشفافية التي أتبعتها اللجنة في الظهور المستمر للمسؤولين عن اللجنة في وسائل الإعلام المختلفة للرد على أي استفسارات قد تنشأ أثناء الإجراءات، وأيضاً إنشاء موقع إليكتروني وصفحة على الفيسبوك يتم تحديثهما بشكل شبه يومي، ويتم من خلالهما إعلان البيانات الصحفية والتصريحات الخاصة باللجنة والقائمين عليها، ومدون بهما نصوص القوانين التي تنظم عملية الانتخابات، والاستمارات التي يحتاج كافة الأطراف المشاركة من أحزاب أو مستقلين أو مجتمع مدني للاستعانة بها في أداء مهام عملهم، وأيضاً أجندة مدون بها التواريخ المهمة منذ بدء دعوة الناخبين وحتى إنتهاء عملية التصويت.

كما أن كافة من قمنا بسؤالهم من مرشحين أو منظمات مجتمع مدني أو إعلاميين تعاملوا مع اللجنة في الفترة الماضية، قد أبدوا ارتياحهم لطريقة تعامل اللجنة معهم وعدم تعقيد أي إجراءات تتطلب عمل روتيني، ومحاولة كل المسؤولين التسهيل على الجميع بما لا يخالف الشروط والقواعد المذكورة في القانون لكل من هذه الفئات.

إلا أن المتابعين سواء من المجتمع المدني أو الإعلام أو حتى الناخب يتطلع لضرورة لعرض أسماء المرشحين وسيرتهم الذاتية كاملة على الموقع الأليكتروني للجنة العليا للإنتخابات، حيث دائماً ما كانت اللجنة تكتفي بعرض قائمة بأسماء المرشحين فقط مع معلومات محدودة جداً لا تتجاوز انتماءات المرشح الحزبية، وذلك ربما لأنه في الحقب السابقة كان المرشح يعتمد على شعبيته الواسعة بالأساس في الدائرة التي ينافس فيها.

لكن مع أختلاف الظروف بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو وظهور الكثير من الوجوه الجديدة على الساحة السياسية خصوصاً من الشباب غير المشهورين والاحزاب السياسية الجديدة، وجب على اللجنة العليا بذل جهد أكبر لمساعدة الناخب في التعرف على مرشحه، وذلك من خلال عرض استمارة السيرة الذاتية الذي قام المرشحين المقبولين بتقديمها للجنة في مرحلة التقدم بأوراق الترشيح مع صورة لهم على موقع اللجنة العليا للإنتخابات.

وهذا الدور المهم للجنة لا يتعارض مطلقاً مع دور وسائل الإعلام الرسمي وغير الرسمي التي سيسعى المرشحين للظهور من خلالها أو حتى مع أي وسيلة من وسائل الدعايا الأخرى التي سيلجأ لها المرشحون، لأن خدمة التعريف بالمرشحين هنا، هي خدمة مقدمة للناخب في الأساس وستعكس قدر أكبر من الشفافية في أداء اللجنة العليا.

2. إتاحة الفرصة للراغبين في الترشح:

أعلنت اللجنة العليا للأنتخابات صباح يوم 22 فبراير قبول أوراق 7416 مرشح على الفردي والقوائم الموزعين في 9 تحالفات ممن تنطبق عليهم الشروط، من بينهم 949 إناث (بنسبة 12,8% من إجمالي المرشحين) و4833 من الشباب دون الأربعين (بنسبة 65%). وهي النسب الأعلى على الأطلاق بالنسبة للمرأة والشباب فيما يخص الترشح على مقاعد البرلمان في مصر.

وقد التزمت اللجنة العليا للانتخابات طوال فترة فتح باب الترشح في تعاملها مع المرشحين سواء المنتمين لأحزاب أو المستقلين أو التزاماً صارماً بالنصوص القانونية التي تحدد كيفية تعاملها مع الراغبين في الترشح للمنافسة في الانتخابات البرلمانية، ولم تستثني اللجنة أحداً من هذه الالتزامات، رغم الضغط الشعبي لرفض مرشحين بعينهم كانت لهم سوابق ممارسات فساد في حقب سابقة

أو ليس لهم علاقة بالعمل السياسي. ومنهم على سبيل المثال لا الحصر أسمين شهيرين هما: رجل الأعمال أحمد عز والراقصة سما المصري.

ارتبط أسم رجل الأعمال أحمد عز بوقائع فساد عدة شهدتها السنوات الأخيرة في عهد الرئيس الأسبق حسنى مبارك وأشهرها واقعة تزوير الانتخابات البرلمانية في عام 2010 وقبل ثورة 25 يناير بثلاثة أشهر فقط لصالح مرشحي الحزب الوطني الذي كان يقوده عز بين أخرين، وهذا ما جعل أغلب المواطنين متربصين لعودته بعد الإفراج عنه وتبرئته من التهم التي نسبت إليه بعد ثورة يناير، وفي رد فعل غير متوقع حين قام عز بتوزيع بطاطين على الفقراء في دائرته الإنتخابية بمحافظة .....، ما كان من الناس إلا أن أحرقوا هذه البطاطين اعتراضاً عليه. وبالرغم من ذلك لم تحرمه اللجنة العليا للانتخابات من فرصة تقديم أوراقه للترشح لأنه لا شبهة جنائية عليه وليس هناك ما يمنعه من مباشرة هذا الحق السياسي، وبعد غلق باب الترشح أعلنت اللجنة عدم قبوله كمرشح نظراً لأنه لم يستكمل الأوراق المطلوبة منه خصوصاً المرتبطة بإقرارات الذمة المالية له ولزوجته.

على النقيض من ذلك، قبلت اللجنة العليا أوراق الراقصة سما المصري وفنانين أخرين، كان المواطنون قد أبدوا استيائهم من فكرة تشرحهم للبرلمان لأن البرلمان عمل سياسي وتشريعي ليس لهؤلاء الفنانين أي خبرة فيه ويعتمدون فقط على شهرتهم، لكن بالرغم من ذلك لم تحرمهم اللجنة من الحق في الترشح، وبالفعل قبلت كل من أستكمل أوراقه منهم، تاركة بذلك الحكم للشعب في صندوق الانتخابات في النهاية.

3. قواعد بيانات الناخبين:

إلا أن اللجنة العليا للإنتخابات قد واجهت عدداً من المشكلات والشكاوى في المرحلة الماضية فيما يخص بعض النقاط المرتبطة بعمل منظمات المجتمع المدني التي ستتولى متابعة الإنتخابات، وسوف نوردها تفصيلاً في القسم الخاص بالمجتمع المدني أدناه، وأيضاً بعض المسائل المرتبطة بالناخب والتي كانت دائماً سبباً في إثارة مشكلات أثناء التطبيق العملي في يوم التصويت ما زال غير واضح، ونأمل أن يتم توضيحه أو استدراكه في الأسابيع القليلة القادمة قبل بدء التصويت، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مشكلة تنقية قواعد بيانات الناخبين وإعادة تحديثها.

حيث أنه من المفترض أن قاعدة بيانات الناخبين على مستوى الجمهورية يتم إغلاقها وإعلان الأرقام الكاملة لها فى اللحظة التى يتم فيها دعوة الناخبين للتصويت فى العملية الانتخابية، لكن حتى الآن ما زالت كل الأرقام المعلنة لعدد الناخبين المقيدين أرقام تقريبية تصل إلى 55 مليون ناخب، ولا توجد أرقام محددة وتصنيفات عمرية وفئوية لهؤلاء الناخبين حتى الأن.

كما أننا باختبار النظام الموجود على الموقع الإليكتروني والذي يتيح للناخب التعرف على المكان الذي يمكنه التصويت فيه، أكتشفنا أن بعض الأسماء التي سبق الشكوى بأنها لأشخاص توفوا بالفعل ما زالت مقيدة، مما يعني أنه لم يتم فعلياً تنقية البيانات وتعديلها على الأقل في قاعدة البيانات الموجودة على الموقع الأليكتروني للجنة.

وجدير بالذكر هنا، أن الدستور يلزم الدولة بضرورة إدراج اسماء المواطنين الذي تتوافر فيهم شروط الناخب ولم يلحق بهم أى مانع من موانع مباشرة الحقوق السياسية على مدار العام في كشوف الانتخابات وفقاً للرقم القومي بشكل دوري وتلقائي، أي دون طلب من المواطن نفسه، ويتم تحديد الموطن الانتخابي وفقاً لمحل الإقامة. كما أن الدولة ممثلة في اللجنة العليا للانتخابات ملزمة أيضا بتنقية قواعد بيانات الناخبين بصورة دورية وفقاً للقانون بما يضمن سلامة اجراءات الاستفتاء والانتخابات وحيدتها ونزاهتها.

ثانياً: المجتمع المدني وعملية المتابعة:

لطالما كانت العلاقة بين اللجنة العليا للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني هي علاقة شد وجذب طوال السنوات الماضية منذ أن بدأت منظمات المجتمع المدني في مصر بمراقبة أو متابعة الاستحقاقات الانتخابية على تنوعها في منتصف التسعينات، حيث كانت الدولة ترى أنه من غير اللائق أن يقوم أشخاص عاديين بمراقبة عمل القضاء المسؤولين عن إدارة العملية الانتخابية وتقييمه والحكم عليه. بينما يرى العاملون في المجتمع المدني أن هذا دور أصيل لهم يستطيعون من خلاله ضمان حيدة ونزاهة الانتخابات وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها والمنصوص عليها في المواثيق الدولية ذات الصلة. وهو ما جعل التعبير الوارد في نص القانون بخصوص ملاحظة المجتمع المدني لعملية التصويت يتغير عدة مرات من لفظ "مراقبة" إلى "مشاهدة وملاحظة" وأخيراً "متابعة" وكلها في النهاية تحمل نفس المعنى ونفس المهمة ألا وهي رصد ما يحدث من ممارسات إيجابية أو سلبية في عملية التصويت بغرض ضمان حرية ونزاهة الانتخابات وتطوير أليات هذه الممارسة الديمقراطية في المستقبل قدر الإمكان.

إلا أن هذه الحالة من الصراع قد هدأت كثيراً في مرحلة ما بعد ثورتي 25 يناير و 30 يونيو، حيث أصبحت الدولة ممثلة في أجهزتها المختلفة وأهمها اللجنة العليا للانتخابات، أكثر تقبلاً وتعاوناً مع منظمات المجتمع المدني في متابعة العملية الانتخابية، حتى أنه لم تعد تجد الدولة أي حرج أو غضاضة في استقبال مراقبين أجانب ينتمون لمنظمات غير حكومية أو حتى كيانات واتحادات حكومية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لمتابعة الاستحقاقات الإنتخابية في مصر وكتابة تقارير بشأنها، وهو أمر لم يكن متقبلاً نهائياً في الماضي وكان دائماً محل انتقاد لمصر.

لكن بالرغم من التطور الإيجابي في هذه العلاقة بين منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية من ناحية وبين اللجنة العليا للانتخابات، ما زالت هناك بعض العثرات التي تعرقل عمل منظمات المجتمع المدني في تلك المهمة، وأهمها الأمور المرتبطة بإصدار التصاريح الخاصة بالمنظمات وبالمتابعين العاملين من خلالها وأيضاً الفترات الزمنية الضيقة والألية الغير منجزة في مسألة إدخال بيانات المتابعين لتقوم اللجنة بفحصهم. وهذا ما أشتكى منه أغلب المنظمات.

أنتهت اللجنة لقبول خمس منظمات دولية و63 منظمة محلية ممن تنطبق عليهم الشروط لممارسة عملية المتابعة للانتخابات البرلمانية القادمة، والشروط الثلاثة التي قامت على أساسها بقبول تلك المنظمات هي: 1) أن تكون المنظمة مشهرة وفقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية، 2) أن تكون المنظمة ذات سمعة حسنة، مشهود لها بالحيدة والنزاهة، و3) أن تكون للمنظمة خبرة سابقة في مجال متابعة الانتخابات. كما أستحدثت اللجنة هذه المرة ضرورة تقديم شهادة من وزارة التضامن الاجتماعي المسجلة لديها المنظمة المحلية تفيد استمرارها في مباشرة نشاطها، وعدم مخالفتها للقوانين واللوائح، وأن نشاطها وفقاً للترخيص الصادر لها يتعلق بمجالات متابعة الانتخابات، وحقوق الانسان ودعم الديمقراطية.

وقد أدت هذه الشروط ولو بشكل غير مباشر لاستبعاد قطاع كبير جداً من العاملين في مجال المجتمع المدني من أحقية متابعة الانتخابات. إن عدد المنظمات المحلية المشاركة في متابعة الانتخابات البرلمانية هو الأقل مقارنةً بكل الاستحقاقات السابقة منذ ثورة يناير، حيث أن غالبية المنظمات العاملة في مصر لا ينطبق عليها الشرط الأول وهو أن تكون مسجلة لدى وزارة التضامن ومشهرة وفقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وهي مسألة في الحقيقة لا يُلام عليها اللجنة العليا للانتخابات، لأنها ترتبط أساساً بحالة جدل ممتدة منذ بضعة أشهر بين وزارة التضامن والمنظمات الغير حكومية التي مازالت مترددة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفيق أوضاعها والتسجيل لدى الوزارة تخوفاً من تعنت القانون أو الوزارة في التعامل معهم. وإلى حين يصدر القانون الجديد الذي ينظم عمل منظمات المجتمع المدني أو تقوم هذه المنظمات بتوفيق أوضاعها، لن يتمكن أي منها من متابعة الاستحقاقات الانتخابية.

كما أن مسألة ضرورة توافر الخبرة لدى المنظمة المتقدمة في المراقبة، وهو المنصوص عليه في الشرط الثالث، قد أدى إلى استبعاد جزء كبير أيضاً من المنظمات التي تكونت حديثاً، وخصوصاً بعد إضافة شرط في أوراق التقديم أن يكون في نص قرارا إشهار المنظمة أو الترخيص الصادر لها ما يفيد بأن مجال عملها هو الديمقراطية وحقوق الإنسان، في حين أن غالبية المنظمات التي كانت تتابع أو تراقب الانتخابات من قبل خصوصاً في محافظات خارج العاصمة، هي منظمات مسجلة كجمعيات أو مؤسسات خيرية ليس لنشاطها أي علاقة بالعمل المدني.

فضلاً عن هذا وذاك، تواجه أيضاً منظمات المجتمع المدني التي تنوي متابعة الانتخابات أزمة كبيرة في مسألة تغطية تكاليف عملية المتابعة، حيث أن المنظمة الواحدة تحتاج ما لا يقل عن خمسة ألاف جنيه لتغطية مصاريف عملية المتابعة عن كل دائرة إنتخابية،

في حين أن عدد الدوائر الانتخابية في الانتخابات البرلمانية القادمة يزيد على الأربعة عشرة ألف. في الماضى، كانت تعتمد المنظمات على تغطية مصاريف المتابعة من خلال الحصول على تمويل من جهات أجنبية أمريكية وأوروبية، لكن هذه الجهات لم تعد تمول المنظمات كما كان الحال قبل 30 يونيو، وبالتالي أثر ذلك بشدة على عدد المتابعين والألية التي كانت تستعين بها أغلب المنظمات.

وأيضاً أعلنت بعض المنظمات الدولية المهمة أنها لن تقوم بمتابعة الانتخابات البرلمانية لأسباب أيضاً تتعلق بميزانياتها، وهو ما يجعلنا نتوقع بضعف عملية المتابعة ودور المجتمع المدني في الانتخابات البرلمانية القادمة بوجه عام مقارنةً بالاستحقاقات السابقة.

ثالثاً: المناخ السياسي والتشريعي:

إن المشهد السياسي والمناخ التشريعي الذي يتم فيه التجهيز لاستحقاق الانتخابات البرلمانية ينذر بالكثير من العقبات التي من المتوقع أن تؤدي إلى فشل هذه الانتخابات في التعبير عن الإرادة الحقيقية للمواطنين أو أن تحول دون حدوث الانتخابات أصلاً، ونفرد منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. عدم دستورية بعض القوانين المنظمة:

هناك مشكلات كبيرة ظهرت في الفترة الماضية بسبب التعارض بين نصوص الدستور وبعض المواد في القوانين المنظمة للانتخابات البرلمانية القادمة، ومسألة عدم دستورية هذه النصوص قد يهدد المجلس القادم – حال اكتمال الانتخابات – بأن يتم حله على غرار ما حدث في مجلس 2011، أو قد تتسبب في عدم عقد الانتخابات من الأساس وتأجيلها لوقت لاحق في حال قضت المحكمة الدستورية بالنظر في الطعون المقدمة إليها بعدم دستورية القوانين.

تم تقديم أربع دعاوى طعون في مطلع شهر فبراير إلى المحكمة الدستورية العليا تطالب ببطلان قانوني تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ومجلس النواب وتقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب، نظراً لـ:

1) عدم دستورية المواد 4 و6 و10 من قانون تقسيم الدوائر بسبب عدم توافر مبدأ تكافؤ الفرص لوجود تباين بين القائمة التى تحتوى على 15 مرشح والقائمة التى تحتوى على 45 مرشح، 2

2) عدم دستورية المادة 25 من قانون مباشرة الحقوق السياسية التى تخل بمبدأ عدم المساواة حيث تجعل الحد الأقصى للدعاية الانتخابية للمرشح الفردى 500 ألف جنيه وتضاعف المبلغ لكل 15 مرشحاً تضمهم قائمة واحدة،
3) عدم دستورية المادة 57 من قانون مباشرة الحقوق السياسية التى تخل بمبدأ أن الانتخاب حق وليس واجب حيث تنص المادة على معاقبة المتخلفين عن الإدلاء بأصواتهم بغرامة لا تجاوز 500 جنيه،
4) عدم دستورية المادة 2 من قانون مجلس النواب التي تحرم الشباب من سن 18 وحتى 40 سنة من الترشح بصفة شاب؛ لأنها حددت سن الشباب من 25 سنة إلى 35 سنة ميلادية يوم فتح باب الترشح.

لا تنحصر المسألة في بطلان النصوص فقط، لكن أيضاً الطريقة التي تم تقسيم الدوائر الانتخابية بالنسبة للقائمة بها تزيد الأمر تعقيداً على الناخب، حيث لم تراعي التفاوت فى التمثيل بين دوائر ومحافظات متقاربة فى عدد السكان والناخبين، إذ تم تقسيم الجمهورية بالكامل إلى 4 دوائر تخصص للانتخاب بنظام القائمة وكل قائمة تغطي مساحة واسعة جداً من المحافظات تجعل أغلب الناخبين لا يعرفون كل الأسماء الموجودة على القائمة، وبالتالي انتخابهم للقائمة سيكون اختيار عشوائي غير قائم على وعي ومعرفة ومعلومات كاملة، وبالتالي لن يعبر حقيقةً عن رغبة وإرادة شعبية حقيقية أدت لوصول أشخاص بعينهم إلى كرسي البرلمان، وهو ما يخل بالغرض من الانتخابات أصلاً.

2. ضعف المرشحين ومستوى المنافسة

بالإضافة إلى الضعف التشريعي، الذي يهدد نجاح الانتخابات أو استمرارها، هناك أيضاً ضعف شديد في مستوى المتنافسين على مقاعد البرلمان، سواء من أحزاب سياسية أو مستقلين، حيث أن غالبية الذين أبدو رغبتهم في المنافسة وتقدموا بأوراق ترشيحهم هم من فئة "النجوم" وليس السياسيين، سواء كانوا نجوم فن مثل بعض الراقصات والمطربين والممثلين، أو نجوم البرامج الحوارية الذين ذاع صيتهم في الفترة الأخيرة من فئة الإعلامي والناشط والحقوقي والخبير والمحلل، ومع أحترامنا لهم جميعاً فالتجربة أثبتت وتثبت أنهم ليسوا أهلاً لمباشرة أعمال نائب البرلمان التي نص عليها الدستور، وهو الدور الرقابي والتشريعي، وليسوا أيضاً أهلاً لتحمل مسؤولية الصلاحيات الضخمة التي يمنحها الدستور الجديد للبرلمان والتي تصل إلى حد عزل رئيس الجمهورية نفسه، إذ أن هذه المهام تتطلب خبرة واسعة في مجال التشريع من ناحية وخبرة أكبر في الممارسة الحقيقية للعمل السياسي والحزبي من ناحية أخرى. وإن كان المواطن

يقبل بوجود أشخاص ليسوا أهلاً لتمثيله في البرلمان في حقب سابقة، لا يمكن بقبول ذلك بعد كل ما مرت به البلاد في الفترة الأخيرة من أجل أن تضع قدميها على الطريق السليم باتجاه الديمقراطية.

ومع اتساع الصورة، نكتشف وجود مشكلة في الأحزاب السياسية التي من شأنها تخريج مرشحين مؤهلين، والتي تتنافس فيما بينها الأن، إذ أن الأحزاب العاملة في مصر الأن كلها بعيدة تماماً عن المواطن العادي، حتى أن جزء كبير من العاملين أو المهتمين بالشأن العام لا يستطيعون حصر أو عد الاحزاب العاملة في مصر والتعريف بتوجهاتها وأنشطتها، فما بالك برجل الشارع البسيط، ونجد أن الأحزاب في مصر، لا سيما التي أعلنت المنافسة على الانتخابات البرلمانية القادمة تنتمي لفئة من ثلاثة:

1) أحزاب ذات تاريخ وخبرة ولكن ليس لها حضور في الواقع، وليس لديها موارد مالية أو بشرية كافية للدفع بمرشحين وإدارة حملات انتخابية ناجحة تسمح لهم بالحصول على تمثيل مشرف داخل البرلمان. ولعل تجربة حزب الوفد أكبر مثال، فبعد أن فشل الحزب في تكوين قوائم خاصة به، أضطر للإندماج في قائمة حب مصر بنسبة متواضعة وفي اللحظات الأخيرة قبل غلق باب الترشيح، بالرغم من سابق هجومه الشديد على نفس القائمة.
2) أحزاب حديثة بلا خبرة ولكن لديها موارد مالية كبيرة، وأشهرهم على الإطلاق حزب النور ذو الخلفية الإسلامية المتشددة وحزب المصريين الأحرار ذو الخلفية الليبرالية والذين رفضا الانضمام لأي تحالفات تم طرحها الفترة الماضية، ويتمتع الحزبان بموارد مالية كبيرة بسبب وقوف رجل الأعمال نجيب ساويرس وراء حزب المصريين الأحرار ووقوف عدد من رجال الأعمال الإسلاميين وراء حزب النور، لكن مدى جدوى نجاح الحزبين في المنافسة اعتماداً على قوتهما المالية فقط مسألة مشكوك فيها، حيث لم يعد المواطن ينخدع بما يقدم له من عطايا أو بالتلاعب بالعاطفة الدينية.
3) أحزاب حديثة بلا خبرة وبلا موارد، وهي غالبية الأحزاب التي تكونت بعد ثورة يناير مباشرةً وفشل معظمها في المنافسة في انتخابات 2011 رغم توافر موارد مالية كبيرة لديها آنذاك، والطريف أن الأسماء الكبيرة والمعروفة بين هذه الأحزاب مثل الدستور والعدل، قد آثروا السلامة بإعلانهم مقاطعة الانتخابات البرلمانية وعدم المشاركة فيها خوفاً من تكرار نفس الفشل خصوصاً في غياب الموارد المالية هذه المرة.

وفي ظل غياب الدور الحقيقي للأحزاب القائمة في الشارع، نجد أن بعضاً من المنتمين لأحزاب سقطت مع أنظمتها في ثورتي 25 يناير و30 يونيو تطل برأسها من جديد في محاولة لاستغلال خبرتهم السياسية، حيث كان الحزب الوطني وجماعة الإخوان هم الأقوى سياسياً طيلة العقود الماضية، سواء على مستوى الحشد في الشارع أو التفاعل مع الجماهير أو حتى فنون إدارة اللعبة السياسية.

وبينما هناك شكوك في خوض بعض غير المعروفين من المتعاطفين مع جماعة الإخوان للانتخابات دون أن يفصحوا عن هويتهم مما أضطر بعض منظمات المجتمع المدني ومنها مركزنا اطلاق مبادرة للبحث في خلفيات المرشحين خصوصاً على القوائم تخوفاً

من تخفي عناصر جماعة الإخوان الإرهابية فيها ووصلهم للبرلمان في غفلة من الشعب، فإن بعض المنتمين للحزب الوطني المنحل بما في ذلك وجوه معروفة جداً مثل رجل الأعمال أحمد عز، قد أعلنوا عن مشاركتهم في الانتخابات كمرشحين، وبعضهم تقدم بأوراقه ضمن قوائم وغالبيتهم ينافس على الفردي، خصوصاً في الأقاليم خارج العاصمة القاهرة، وجزء كبير منهم شباب من بين الذين تم اختيارهم وتأهيلهم في نهاية عهد مبارك لتقديمهم من خلال الحزب الوطني كوجوه جديدة في العمل السياسي ضمن ما كان يجهز له وقتها من تأهيل جمال مبارك لخلافة والده.

ولعل المشهد الحزبي الحالي ينذر بأن الانتخابات – لو عقدت – ستأتي إلينا ببرلمان مثل ألوان الطيف تغيب عنه فكرة الغالبية الحزبية، وهذا أمر يضر أكثر ما يفيد حيث سيؤدي إلى حالة من التخبط والتضارب الشديد بين الانتماءات الحزبية والقائمة للأعضاء، وستجعل عملية اتخاذ قرار أو وجود رؤية واضحة ومحددة داخل المجلس أمر في غاية التعقيد وبالتالي سينعكس ذلك على ما سيصدر عن المجلس من ممارسات أو قرارات أو مواقف.

3. الحرب على الإرهاب:

لا تقتصر التحديات التي تواجه البرلمان القادم والانتخابات التي ستؤدي إليه على التخبط الموجود في الحياة السياسية فقط، ولكن أيضاً يمتد ليشمل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد من حرب لا تتوقف ضد الإرهاب الذي تمارسه جماعة الإخوان المسلمين في الداخل والإرهاب الذي يمارسه أنصار الإخوان على حدودنا الشرقية والغربية، ورغم إصرار القيادة السياسية متمثلة في رئيس الدولة على موازاة عملية البناء مع الحرب، بحيث يكون للدولة يد تحارب وأخرى تبني اللبنات الأولى لأسس الديمقراطية في مصر، فإن المواطن المشغول بأمنه وسلامة أسرته في المقام الأول لن يقدم على الاستمتاع بحقوقه الانتخابية كما هو متوقع، مما يهدد أيضاً بعدم الوصول إلى برلمان يعبر بشكل حقيقي عن إرادة شعب واعٍ وفاهم.

خاتمة:

بعد غلق باب الترشح، أصبحت أوراق اللعبة جميعها في يد المواطن المصري الذي سيقوم باختيار من سيمثلونه في البرلمان القادم ذو الصلاحيات الأكبر والأوسع في تاريخ مصر، ولعل حالة النضج السياسي التي وصل إليها المواطن في السنوات الأخيرة بسبب التغيرات السياسية الحادة التي مرت بها البلاد ومر هو بها أكبر باعث على التفاؤل بهذا الشأن. لكن تبقى الظروف السياسية الصعبة والحرب على الأرهاب وضعف التنافس بين الأحزاب القائمة بالإضافة إلى القصور التشريعي وعدم دستورية بعض نصوص القانون عنصر تهديد لفشل العملية ككل أو ربما حل البرلمان القادم في حالة اكتمال الانتخابات وتشكله، مما يجعل من الحكمة التأني في إجراءات الانتخابات البرلمانية وتأجيلها لو تطلب الأمر لحين إصلاح هذه العيوب والبناء على أساس سليم.